TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/L.24/Add.9
14 March 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
الدورة الحادية عشرة
جنيف، ٨-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧
البند ١٠ من جدول الأعمال

مشروع تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الحادية عشرة

المعقودة في قصر الأمم
في الفترة من ٨ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧

المقرر: السيد أدوارد براون (المملكة المتحدة)

(A) GE.07-50463 150307 160307

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

(البند ٦ من جدول الأعمال)

موجز أعده الرئيس

١- لأغراض النظر في هذا البند من بنود جدول الأعمال، كان معروضاً على اللجنة الوثيقة التالية:

"تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته الثالثة والعشرين" (TD/B/COM.2/ISAR/35).

٢- قدم رئيس الفريق في دورته الثالثة والعشرين تقريره إلى اللجنة. وقال إن تلك الدورة اجتذبت أكبر عدد من المشاركين شهدته أيٌّ من دورات الفريق حتى الآن، إذ شارك فيها أكثر من ٢٨٠ خبيراً قدموا من ٨٠ دولة من الدول الأعضاء. وقدم تقييماً للدورة وتناول بالتفصيل مداولات الفريق بشأن البندين الرئيسيين في جدول الأعمال اللذين تناولهما، وهما استعراض قضايا التنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وإمكانية مقارنة المؤشرات الحالية بشأن مسؤولية الشركات وأهمية هذه المؤشرات. وعرض رئيس الفريق أيضاً الأنشطة التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد لصالح الفريق.

٣- ولاحظ الرئيس في إبداء ملاحظاته بشأن الفريق العامل الحكومي الدولي أن الفريق هو الجهة الأنسب لمعالجة قضايا الشفافية في الشركات على المستوى الدولي، بالنظر إلى التزايد المستمر في التنافس على الاستثمار وبالنظر إلى تزايد أهمية المناقشات المتعلقة بتطبيق مبدأ الشفافية السليمة في الشركات. وبذلك يقوم الفريق بدور استراتيجي في السياسة الاقتصادية العالمية. وعلاوة على ذلك، اجتذب الفريق أفضل الخبراء الفنيين في الموضوعات التي يتناولها ممن يمكن استقدامهم من جميع أنحاء العالم. ولاحظ الرئيس أيضاً أن الفريق يُعتبر مثالاً جيداً على أي فريق عامل حكومي دولي يعمل بكفاءة.

٤- وعلّق عدد من المندوبين على أعمال الأونكتاد وفريق الخبراء. فشكر مندوب بيلاروس الأونكتاد لمساهمته في مؤتمر إقليمي عُقد مؤخراً في كييف بشأن التنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في بلدان كومنولث الدول المستقلة. ومضى قائلاً إن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تواجه عدداً من التحديات في مجال المحاسبة والإبلاغ، ولذلك فهي ممتنّة لمساهمة الأونكتاد في تنظيم الدورات السنوية للفريق ولنشر أعماله في مناسبات تقام على المستوى الإقليمي. وقال إن الفريق هو بمثابة فريق عامل نموذجي للعملية الحكومية الدولية في الأونكتاد، إذ يربط بين بناء القدرات والأعمال البحثية والإرشاد العملي للدول الأعضاء.

٥- وأبرز مندوب آخر التعاون الثنائي القوي بين بلده والأونكتاد، وذلك في مجالات منها مجال المحاسبة والإبلاغ. وفي متابعةٍ لأعمال بناء القدرة والأعمال البحثية التي يضطلع بها الفريق، قال إن بلده يشارك مع الأونكتاد في تنسيق أنشطةٍ لتنظيم فعالية إقليمية في القاهرة تُعنى بكشف الممارسات الإدارية في الشركات. وأشار

إلى مجـــال آخـــر ذي صلة من مجالات التعاون، فقال إن الأونكتاد يعمل مع الجامعة الأمريكية في القاهرة لتنفيذ مشـــروع بحـــثي بإشراف الفريق. وشدّد المندوب على أهمية هذا الموضوع بالنسبة إلى بلده وللمنطقة المحيطة به. فـــالجدة النسبية لموضوع الممارسات الإدارية في الشركات في المنطقة يمكن أن تظهر في تطوُّر لغة جديدة لوصف ذلك المفهوم. وفي هذا السياق، أعرب عن تقديره البالغ للأعمال التي يضطلع بها الفريق للمساعدة على المساهمة في زيادة الوعي بقضايا إدارة الشركات.

قضايا تتصل بترتيبات الاستثمار

(البند ٤ من جدول الأعمال)

موجز أعده الرئيس

٦- ذكـــر مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع في ملاحظاته الافتتاحية أن تطوُّر نظام قواعد الاستثمار الدولية هو عملية دينامية تثير تحديات جديدة أمام البلدان في مطلع القرن الحادي والعشرين. ومن هذه التحديات قضايا تماسُك السياسات العامة، والتوازن بين القطاع الخاص والقطاع العام في المسائل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية، والبُعد الإنمائي، والغرض في جميع هذه القضايا هو ضمان احتفاظ البلدان النامية بقدر كاف من الاستقلال في تنظيم الأمور في هذا المجال لبلوغ أهدافها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والغرض الرئيسي من الاجتماع هو إجراء مناقشة لما يمكن فعله لتحقيق المزيد من توافق الآراء المتعدد الأطراف بشأن تلك القضايا الأساســـية من قضايا اتفاقات الاستثمار الدولية. وما لم يُبذل ذلك الجهد، ينشأ خطر تحول النظام إلى خليط من القواعد المتباينة الذي تتناقص الشفافية فيه وتتزايد الصعوبة التي تواجه البلدان النامية في مواجهة ذلك، خاصة أنها تواجه قيوداً على طاقتها.

٧- أمـــا رئـــيس قســـم الترتيبات الدولية بشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع فقد أوضح تلك الاعتبارات بمزيد من التفصيل. فقد استعرض استعراضاً عاماً آخر الاتجاهات في وضع القواعد الدولية للاستثمار، وسماتهـــا الرئيســـية، ودور الأونكتاد باعتباره "وكالة للدعم". وإذ أشار إلى استمرار النمو والتعقيد في اتفاقات الاستثمار الدولية، والدور المتزايد للبلدان النامية في إبرام المعاهدات، والزيادة في عدد النـــزاعات بين المستثمرين والدول، وصف الحالة الراهنة لعالم اتفاقات الاستثمار الدولية بأنه شديد التجزُّؤ، ومتعدد المستويات والجوانب، ويتسم بالابتكار، والوحدة في وسطه والتباين المتزايد في أطرافه. وقال بضرورة تعزيز قدرات البلدان النامية على معالجة القضايا البنيوية الناشئة عن التعقيد المتزايد في عالم الاتفاقات الثنائية الدولية. وإضافة إلى الأركان الرئيسية القائمـــة لأعمـــال الأونكتاد المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية (وهي رصد الاتجاهات، وتحليل القضايا والآثار الإنمائـــية، وتقـــديم المساعدة التقنية، وتوفير منبر لتبادل التجارب والتوصل إلى توافق في الآراء)، يمكن النظر في إمكانـــيات زيـــادة التنســـيق والاعتماد على النُهج الجماعية إزاء تلك القضايا، أي إنشاء فريق خبراء دائم يُعنى بالمسائل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية. وهذا الفريق يمكنه أن يعزِّز على نحو بارز فهم القضايا ذات الصلة، وأن يعزِّز توافق الآراء المتعدد الأطراف بشأن قضايا رئيسية من قضايا اتفاقات الاستثمار الدولية. ويمكن أن تشمل مهام الفريق رصد ودراسة عالم اتفاقات الاستثمار الدولية الآخذ بالتوسع، بما في ذلك الفقه القانوني الناشئ عن

منازعات الاستثمار؛ والسعي إلى التوصل إلى مزيد من توافق الآراء عن طريق تحديد القضايا المشتركة الأساسية التي تستند إلى أوجه التشابه في اتفاقات الاستثمار الدولية، على أن يؤخذ في الاعتبار تنوُّع نظام هذه الاتفاقات؛ وتحليل الآثار التي تترتب على المشاكل الملازمة للنظام وهي مشاكل عدم التجانس في اتفاقات الاستثمار الدولية، بما في ذلك التعارض البنيوي فيها؛ والمناداة بحلول عملية للمشاكل البنيوية القائمة والناشئة؛ وإيلاء اهتمام خاص للبُعد الإنمائي لتلك القضايا بغية تيسير التعاون المتعدد الأطراف. وترى أمانة الأونكتاد أن هذا الجهد يمكن أن يساعد مساعدة هائلة في ضمان سير نظام قواعد الاستثمار الدولية الحالي سيراً أكثر فعالية وكفاءة وفي تعزيز النمو والتنمية. وهذا يمكن أن يزيد تدريجياً من الوضوح والاستقرار في العلاقات الاستثمارية، وأن يحسِّن الانسجام بين القواعد، وأن يكون بمثابة مرجع أساسي في وضع قوانين الاستثمار الدولية على جميع المستويات، وأن يضمن تمكُّن جميع البلدان، بغض النظر عن مستواها الإنمائي، من المشاركة على قدم المساواة مع غيرها في هذه العملية.

٨- وبعد ذلك تحدث ثلاثة أعضاء في فريق المناقشة فألقوا مزيداً من الضوء على اتجاهات وسمات اتفاقات الاستثمار الدولية وما تنطوي عليه من آثار بالنسبة إلى البلدان النامية وللطريق إلى أمام.

٩- قالت العضو الأول في فريق المناقشة إن البلدان الأفريقية تُعتبر مشاركة نشطة في تطوير عالم اتفاقات الاستثمار الدولية على المستويين الثنائي والإقليمي. فقد صاحب انتشار اتفاقات الاستثمار الدولية في أفريقيا زيادةٌ في عدد المنازعات بين المستثمرين والدول، مما شكّل عبئاً مالياً ثقيلاً على كاهل البلدان النامية الأفريقية. وعلاوة على ذلك، تفتقر تلك البلدان إلى المعرفة اللازمة للتعامل على النحو المناسب مع المسائل المعقّدة المتصلة بالمفاوضات المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية وتنفيذها. وهذا بدوره قد يقوِّض قدرة البلدان النامية على المشاركة في النظام، وأن يحول دون اندماجها في الاقتصاد العالمي. وإذ أعربت عن تقديرها لما يقوم به الأونكتاد من أعمال في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، شدّدت على ضرورة استكشاف المزيد مما يمكن القيام به لتبسيط الخليط غير المنسجم من اتفاقات الاستثمار الدولية الحالية، وضرورة معالجة قضايا التماسك في السياسات العامة. ورحّبت باقتراح إنشاء فريق خبراء دائم يُعنى باتفاقات الاستثمار الدولية والتنمية، هذا الفريق الذي من شأنه أن يتجاوز المستوى الحالي للمساعدة التقنية. وهذا الفريق يتسم بسمتين رئيسيتين هما: توفير مكان للتعلُّم الجماعي والتمكين من إجراء مناقشة تفاعلية بين الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. وفي هذا الصدد، اعتبرت الأونكتاد المكان "الطبيعي" لمبادرة من هذا النوع. أما الفريق المقترح إنشاؤه فيُعتبَر خطوة رئيسية في اتجاه بلوغ الأهداف الإنمائية للبلدان الأفريقية فيما يتعلق بشبكة اتفاقات الاستثمار الدولية.

١٠- وأما المتحدث الثاني من فريق المناقشة فقدم استعراضاً للتحديات التي تواجه جنوب أفريقيا في المفاوضات بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. وأوضح الخلفية التاريخية لاتفاقات الاستثمار الدولية لجنوب أفريقيا والمبرر السياسي للقرار الذي اتخذته الحكومة في عام ٢٠٠١ بتعليق المفاوضات المتعلقة بمعاهدات الاستثمار الثنائية مع البلدان المصدِّرة لرأس المال وتعليق عملية المصادقة، أي الخلل الذي تراه الحكومة بين حقوق المستثمرين وحقوق البلد المضيف. وفيما تتحول جنوب أفريقيا إلى بلد مصدِّر لرأس المال، تشهد بعملية تنقيح لنموذجها لمعاهدة الاستثمار الثنائية. وأوضح الخبير بعد ذلك بعض السمات الرئيسية للنموذج الجديد وهي: تعريف "الاستثمار" تعريفاً يستبعد حوافظ الاستثمار والشركات الوهمية، وتعديل بند المعاملة الوطنية تعديلاً يجعلها تتفق وسياسات

التمكين الاقتصادي للسود. وذكر المتكلم أيضاً أن جنوب أفريقيا تقوم حالياً بإعادة النظر في معنى ومضامين نصوص رئيسية أخرى من نصوص اتفاقات الاستثمار الدولية مثل المعاملة التزيهة والعادلة، والتدابير التي تكون بمثابة مصادرة، وحرية نقل الأموال، وأحكام تسوية المنازعات (مسألة المطالبات غير الموضوعية). وأثنى على النهج الذي يتبعه الأونكتاد إزاء إنشاء فريق خبراء دائم يوفر للبلدان النامية منبراً يُعترف فيه على نحو مناسب بمصالح تلك البلدان في وضع قواعد الاستثمار.

١١- ركّز العضو الثالث في فريق المناقشة على الطريق إلى أمام، أي على كيفية تحسين القدرة على مواجهة التحديات القائمة وكيفية السير قُدماً في اتجاه التوصل إلى مزيد من توافق الآراء الدولي. وأشار إلى اجتماع مخصص تناول تلك القضايا هو "اجتماع الخبراء المخصص المعني بالقضايا المتصلة بوضع القواعد الدولية للاستثمار: مراجعة الوضع الراهن والتحديات والطريق إلى أمام"، هذا الاجتماع الذي عُقِد في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٧. وقد حُدِّدت التحديات التالية في الاجتماع: غياب الانسجام عن مجموع اتفاقات الاستثمار الدولية وما ينجم عن ذلك من صعوبات في تحديد بنية منظمة؛ والتباين في الفقه القانوني تبايناً ناشئاً عن اللامركزية في نظام تسوية المنازعات وضرورة تجنُّب المنازعات؛ ومجال السياسة العامة وحق البلدان في تنظيم الاستثمار؛ وخيار اتفاقات الاستثمار الدولية محدودة عدد الأطراف. وعلى ضوء هذه التحديات يظهر أن المحافظة على النظام الحالي ليس خياراً عملياً. وفيما يتعلق بصيغ إنشاء منبر للسياسة العامة، وبالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها منظمات أخرى، فإن التوصل إلى توافق في الآراء يُعتبر ضرورياً. وحُدِّدت في هذا الصدد أربع قضايا باعتبارها قضايا حاسمة في بلوغ توافق في الآراء بشأن إنشاء فريق خبراء هي: تمثيل مناسب لجميع الجهات صاحبة المصلحة (مجموع المصالح والخبرة الفنية)؛ وبُعْدٌ عقوبي واسع من حيث القضايا (وبخاصة البُعد الاجتماعي)؛ والدعم المؤسسي المناسب؛ والحاجة إلى هيئة تتسم بالشفافية (الانفتاح والتفاعل).

١٢- أما المناقشة التي تلت حديث العضو الأخير فقد ركّزت على الشواغل والتحديات التي تواجه البلدان النامية في صدد التعقيد المتزايد لشبكة اتفاقات الاستثمار الدولية. وفي الوقت ذاته، تركزت المناقشة على فوائد اتفاقات الاستثمار الدولية باعتبارها أدوات هامة لحماية الاستثمار، وبناء الثقة، والتعاون بين البلدان.

١٣- والتحديات الناشئة عن تزايد عدد اتفاقات الاستثمار الدولية وتنوعها تجعل من الصعب صعوبة أكبر على البلدان أن تحافظ على تماسك شبكة اتفاقاتها للاستثمار الدولي. وفي الوقت ذاته، يُضيف اختلاف التفسيرات للمبدأ الواحد في اتفاقات الاستثمار الدولية (مثل مبدأ المعاملة التزيهة والعادلة) بلبلة على البلبلة القائمة. وذكر مندوبون ضرورة تعزيز البُعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية، وإقامة توازن بين شواغل القطاعين الخاص والعام. وفي هذا الصدد، أثار العديد من المندوبين مسألة الخلل القائم في المفاوضات بين البلدان المصدرة لرأس المال والبلدان المستوردة له. وأكد مندوبون من البلدان النامية من جديد شواغلهم إزاء الفهم غير الكافي لمفاهيم أساسية في اتفاقات الاستثمار الدولية. وفي هذا الصدد، ذُكِر وجوب أن تشمل أنشطةُ التدريب التي يضطلع بها الأونكتاد الحكومات المحلية. وطلب بعض المندوبين إلى الأونكتاد أن يلقي الضوء على أثر اتفاقات الاستثمار الدولية وانفتاح نظام الاستثمار في اجتذاب تدفقات الاستثمار.

١٤- ومواجهة هذه التحديات، تقتضي تحسين قدرة وفهم البلدان النامية وتعزيز النظام القائم وذلك بالسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء على المستوى المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، رحب معظم الوفود باقتراح إنشاء فريق خبراء دائم يكون بمثابة منبر ممكن لتحسين الفهم، وتبادل الخبرات، والمساعدة في إعادة إطلاق المناقشة الدولية بشأن قضايا الاستثمار.

١٥- وأعرب مندوبون عن تقديرهم للجهود التي تبذلها الأمانة في بحوث وتحليلات السياسة العامة وفي مجال المساعدة التقنية، فذكروا أنشطة بعينها جرت في بلدانهم. وأكدوا أن الأونكتاد يُعتبر مصدراً هاماً للمعلومات المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية وأنه يتمتع بالكفاءة والخبرة الفنية اللازمتين لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية.

١٦- وأعربت إحدى مجموعات البلدان عن الرأي القائل بوجوب المزيد من التفكير الدقيق في أمر ولاية فريق الخبراء الدائم الممكنة وتكوينه. وقالت إنه لا ينبغي اتخاذ القرار النهائي بإنشاء فريق خبراء يُعنى بالمسائل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية إلا في إطار الأونكتاد الثاني عشر.

١٧- وفي الختام، تكلّم رئيس قسم اتفاقات الاستثمار بالشعبة فحدّد ثلاثة تحديات رئيسية تواجه البلدان، وبخاصة البلدان النامية. فهناك أولاً تحديات بنيوية ناشئة عن تزايد عدد اتفاقات الاستثمار الدولية وتنوعها مما يزيد الصعوبات في وجه البلدان عندما تحاول المحافظة على التماسك في شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية لديها. ومن الضروري كذلك الموازنة بين مصالح المستثمر والشواغل العامة، وإيلاء اهتمام كاف للبُعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية. أما التحدي الثاني فيتصل بالقيود التي تواجه القدرات. فتزايد التعقيد في اتفاقات الاستثمار الدولية يمكن أن يقوِّض تماماً قدرة البلدان النامية على المشاركة مشاركة كاملة في وضع القواعد لاتفاقات الاستثمار الدولية. أما انتشار المنازعات بين المستثمرين والدول، والإدارة المناسبة لهذه المنازعات، واستراتيجيات تجنُّب نشوئها فقد ذُكرت باعتبارها التحدي الثالث. ولذلك فإنه من الضروري أن يواصل الأونكتاد ما يقوم به حالياً من تقديم المساعدة التقنية وتحليل السياسات العامة. وعلى ضوء هذه الخلفية، طلب رئيس قسم اتفاقات الاستثمار مواصلة الدعم المالي. وختم كلمته بالدعوة إلى النظر في إنشاء فريق خبراء دائم يُعنى بقضايا تتصل باتفاقات الاستثمار الدولية يكون منبراً مشتركاً للسياسات العامة غرضه التعلُّم الجماعي من أجل تحسين فهم المسائل الرئيسية في اتفاقات الاستثمار الدولية، والتوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الدولي.

- - - - -